

## تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي "IFRIC" 21 الرسوم

### المراجع

- معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية"
- معيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"
- معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل"
- معيار المحاسبة الدولي 20 "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية"
- معيار المحاسبة الدولي 24 "الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة"
- معيار المحاسبة الدولي 34 "التقارير المالية الأولية"
- معيار المحاسبة الدولي 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي "IFRIC" 6 "الالتزامات الناشئة عن المشاركة في سوق محددة- نفايات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية"

### الخلفية

1 قد تفرض الحكومة رسوماً على المنشأة. وقد تلقت لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي طلبات لإرشادات بشأن المحاسبة عن الرسوم في القوائم المالية للمنشأة التي تدفع الرسوم. ويتعلق التساؤل بالتوقيت الذي يتم فيه إثبات التزام بدفع الرسوم التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة".

### النطاق

- 2 يتناول هذا التفسير المحاسبة عن الالتزام بدفع رسم عندما يقع ذلك الالتزام ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 37. ويتناول -أيضاً- المحاسبة عن التزام بدفع الرسم الذي يكون توقيته ومبلغه مؤكداً.
- 3 لا يتناول هذا التفسير المحاسبة عن التكاليف التي تنشأ عن إثبات التزام بدفع رسم. ينبغي على المنشأة تطبيق المعايير الأخرى لإقرار ما إذا كان إثبات التزام بدفع رسم ينشأ عنه أصل أو مصروف.
- 4 لأغراض هذا التفسير، يُعد الرسم تدفقاً خارجاً لموارد تنطوي على منافع اقتصادية، تفرضه الحكومات على المنشآت وفقاً لتشريع (أي أنظمة و/أو لوائح)، بخلاف:
  - (أ) تلك التدفقات الخارجة من الموارد والتي تقع ضمن نطاق معايير أخرى (مثل ضرائب الدخل التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل").
  - (ب) الغرامات أو الجزاءات الأخرى التي يتم فرضها بسبب خرق التشريع.تشير "الحكومة" إلى الحكومة، والوكالات الحكومية والهيئات المشابهة سواء كانت محلية، أو وطنية أو دولية.

- 5 إن الدفعة المقدمة من قبل المنشأة لأجل اقتناء أصل، أو تقديم خدمات بموجب اتفاقية تعاقدية مع الحكومة لا تستوفي تعريف رسم.
- 6 المنشأة غير مطالبة بتطبيق هذا التفسير على الالتزامات التي تنشأ عن مخطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات.

## الإشكالات

- 7 لتوضيح المحاسبة عن التزام بدفع رسم، يتناول هذا التفسير الإشكالات التالية:
- (أ) ما هو الحدث الملزم الذي ينشأ عنه إثبات التزام بدفع رسم؟
- (ب) هل ينشأ عن الحتمية الاقتصادية للاستمرار في التشغيل خلال فترة مستقبلية التزام ضمني بدفع رسم سوف يكون المتسبب فيه التشغيل خلال تلك الفترة المستقبلية؟
- (ج) هل يعني افتراض الاستمرارية أن يكون على المنشأة التزام قائم بدفع رسم سوف يتسبب فيه التشغيل خلال تلك الفترة المستقبلية؟
- (د) هل يتم إثبات الالتزام بدفع رسم في لحظة زمنية معينة، أم أنه ينشأ، في بعض الحالات، بشكل تدريجي مع مرور الوقت؟
- (هـ) ما هو الحدث الملزم الذي ينشأ عنه إثبات التزام بدفع رسم سوف ينشأ إذا تم الوصول إلى حد أدنى معين؟
- (و) هل مبادئ إثبات الالتزام بدفع رسم، في القوائم المالية السنوية والقوائم المالية الأولية هي نفسها؟

## الإجماع

- 8 إن الحدث الملزم الذي ينشأ عنه التزام بدفع رسم هو النشاط المتسبب في دفع الرسم، كما هو محدد في التشريع. فعلى سبيل المثال، إذا كان النشاط المتسبب في دفع الرسم هو توليد إيراد في الفترة الحالية وكان احتساب ذلك الرسم يستند إلى الإيراد الذي تولد في فترة سابقة، فإن الحدث الملزم لذلك الرسم هو توليد إيراد في الفترة الحالية. ويعد توليد الإيراد في الفترة السابقة ضرورياً، ولكنه ليس كافياً، لإيجاد التزام حالي.
- 9 ليس على المنشأة التزام ضمني بدفع رسم سوف يكون المتسبب له التشغيل خلال فترة مستقبلية كنتيجة لكون المنشأة مضطرة له -اقتصادياً - للاستمرار في التشغيل خلال تلك الفترة المستقبلية.
- 10 لا يعني إعداد القوائم المالية في ظل افتراض الاستمرارية أن على المنشأة التزام قائم بدفع رسم سيكون المتسبب فيه التشغيل خلال فترة مستقبلية.
- 11 يتم إثبات الالتزام بدفع رسم -بشكل تدريجي - إذا كان الحدث الملزم يقع على مدى فترة من الزمن (أي إذا كان النشاط الذي يتسبب في دفع الرسم، كما هو محدد بموجب التشريع، يحدث على مدى فترة من الزمن). فعلى سبيل المثال، إذا كان الحدث الملزم هو توليد الإيراد على مدى فترة من الزمن، فإنه يتم إثبات الالتزام المقابل بحسب ما تولد المنشأة ذلك الإيراد.
- 12 إذا كان الالتزام بدفع رسم ينشأ عندما يتم الوصول إلى حد أدنى، فإنه يجب أن تكون المحاسبة عن الالتزام الذي ينشأ عن ذلك الالتزام متوافقة مع المبادئ المحددة في الفقرات 8-14 لهذا التفسير (وبالتحديد، الفقرتين 8 و 11). فعلى سبيل المثال، إذا كان الحدث الملزم هو الوصول إلى حد أدنى للنشاط (مثل حد أدنى لمبلغ الإيراد أو المبيعات المتولدة أو المخرجات المنتجة)، فإنه يتم إثبات الالتزام المقابل عندما يتم الوصول إلى ذلك الحد الأدنى للنشاط.
- 13 يجب على المنشأة تطبيق نفس مبادئ الإثبات في التقرير المالي الأولي التي تطبقها في القوائم المالية السنوية. ونتيجة لذلك، فإن الالتزام بدفع رسم:
- (أ) لا يجوز إثباته في التقرير المالي الأولي إذا لم يكن هناك التزام قائم بدفع الرسم في نهاية فترة التقرير المالي الأولي.
- (ب) يجب إثباته في التقرير المالي الأولي إذا وجد التزام قائم بدفع الرسم في نهاية فترة التقرير المالي الأولي.
- 14 يجب على المنشأة إثبات أصل إذا كانت قد قامت بدفع رسم مقدماً ولكن ليس عليها بعد التزام قائم بدفع ذلك الرسم.

## الملحق أ تاريخ النفاذ والتحول

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا التفسير وله نفس صلاحية الأجزاء الأخرى من التفسير.

- 1 أ يجب على المنشأة تطبيق هذا التفسير للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2014م أو بعده. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا طبقت المنشأة هذا التفسير لفترة أبكر، فإنه يجب عليها الإفصاح عن هذه الحقيقة.
- 2 أ يجب المحاسبة عن التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة من التطبيق الأولي لهذا التفسير -بأثر رجعي - وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".